

العبد والجنابة والفتنة ورسول في القوم من فاضل خان وفي الخشب المصلي  
اذ تحم الصلوة ورفع يديه لا يرسلها بل يضع لان هذا قيام فذكر سنون في  
بابين الركوع والسجود بان الحارفة الارسال فانه ليس فذكر سنون ولا يطايع  
راشه عند التكبير لان التكبير يوجب له حالة الانصباب كالقنوية وفي النصاب  
قام سرعان في مقدارها لو كان قائما فركب بجزءه عن الركوع فكثيره الافتح  
لان تكبيره الافتح حالة الركوع لا يجوز ذلك الا بالام وسوراه فكثر وسورته تكبيره  
الركوع بظن ان كبر وسوراه كبر ما جازت صلوة لان الغت بينه بين التكبير في حالة القيام  
وان كبر وسوراه لا يجوز الام اذ اهدا التكبير وجزم رجل من خلفه فخرج قبل ان  
يقع الام على فاس قول ان حنيفه ومحمد بن وهب وعلى قول ابن ابي سفيان لا يسقط  
ان عند ان حنفه ومحمد بن وهب قال الام انه ولم يرد على ذلك يجوز على الافتح فكلا اذا  
كان قول المعتد كبر قبل فريخ الام لان افتح احد بضعه بواضع الام وعنده ان يوقف  
كلمة بقل انه لا يجوز فضع افتح المعتدي قبل افتح الام من تخشيس قول الحنفية  
اذ كبر بضعه بغيره على حال الاحكام باليمن على الشامل في القيام سنة وسوم وفوق  
صفه الاحكام ذكره في الشرح بمراد ورد بعض الاخبار بلفظ الاخذ والبعض بالفظ  
الوضعية فاستحسن المشايخ من الاخذ والوضعية باطراف كفة اليمن وكفة اليسرى ومحمد بن  
بالحض والاهتمام على الراس ليكون جامعا بين الحيتين المصلي اذ كان قائما بضعه ان يركب  
يمن فذهب اربع اصابع ذراع له من ملاقاة القربى والشمس وسكتا روى عن ابن عمر الدويقي  
والتراجم افضل من نصب القوم ونفسه التراجم ان يعتمد احدهما مرة والاخر مرة  
لان القيام بهذه الصفة ايسر واكثر من طواف القيام وافضل للصلوة الطوابق في  
الاحدي اذ بلغت حدود الركوع بشير برأيه الركوع لانه خارج عما سوا على منه  
المراوة كمنه في قول السنن الامام ابو شيعة بالقاسية جابى ششون حوسيد را نكر  
بيد انكند ووجه تخشيس السرة اذ اهدت المراوة تقرب من بطنه على فريخا اذا سجد لان هذا  
استراة المصلي اذ لم يضع ركبته على الارض عند السجود لا يجوز لانا امرنا ان نشجى على  
سبعة اعضاء هذا احتيا القيقه ان البيت وقوم من شاكله على ان يجزبه الى اوجه  
في المنين من تخشيس وفي النصاب في الغوايت نهي صلوة فذكر فود شهر فصلى بوجه الوتة

وسو

وسو ذكرها اجزاء لان الترتيب بين الغايت وبين هذه الوقتين لم يكن واجبا لان المختار  
بينما كثير وسواختيار الطاوس والفقيد قال الصدر السيد وبه ما أخذ قال ربه مثل الحفظ  
الامام عن صبيح بلغة وقت صلوة ووجبت عليه تلك الصلوة فلم يصليها حتى دخلت  
صلوة اخرى من يجوز له اداء الوتة قبل قضاء هذه الصلوة اذ كان في الوقت  
سعة قال لا كالم بين بعضهم صاحب العادة باذن مدة قال ربه سمعت عن الامام علي  
ان الترتيب متى سقط يعود بصلوة واحدة غياث المرأة تركت صلوة ثم حضرت  
ثم ظهرت من اداء الوتة قبل قضاء الغايت وعلى بسقط الترتيب حتى قال  
الفاضل الامام جلال الدين واستاذنا فاضل القضاة انه لا يسقط الترتيب حتى لان  
الصلوة غير واجبة عليها في زمان الحنفية فلم يوجد كفة الغوايت وفاضل الامام به  
ابن سنيان بسقط لان معنى الاوقات كقوة الغوايت حكما والصحيح سوا الاوان صلى الخبر  
وسو ذكر انه لم يصلح العشاء لكن ينع ان الوقت فسق فاما في غير النظر فانه في  
الوقت سعة يسع فيه اربع ركعات فسد حجة فيقوم فصلى الفريخ فلو صلى الفريخ ثانيا ثم  
بين الوقت كان يسع فيه اربع ركعات فشرح في العشاء فطلعت الشمس وسوت في  
العشاء فان طلعت قبل ان يعقد قدر الشهد الفريخ جاز وان طلعت بعد قدر  
الشهد عند ان حنفه الفريخ يز وعندهما لا يسع وعلى ان الخروج عن الصلوة بفعله  
فرض خلا قالها وعلى هذا العصر وغزو الشمس رجل ترك الطلوع والعصر فدخل  
وقت المغرب ان كان في الوقت سعة يسع كليهما والوقتية يصلى الغوايت وان كان  
ضيقا لا يسع الغوايت والوقتية يصلى الوقتية وان كان مكان يسع هذه الوقتية وقت  
واحدة عند ان حنفه يصلى الوقتية لانه فائدة في الاستعانة بعبادة واحدة فالتب  
باني واذا لم يوتر فذكر وعنده على يوسف يصلى الغايت ثم الوقتية والمسائل في  
كتاب زر بن وذكور جامع فاضل خان روى الحسن انه كان يقول من لا يعلم ان الترتيب  
فرض فهو كائن بين وكثير من المشايخ اخذوا بقوله بسجد على ظهر رجل مساجد على الاثر  
يجوز وان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة لا يجوز ولو كان سجود ذلك الرجل على ظهر  
اخر الصلوة من سجود احلف الروايات والاصح انه لا يجوز عتاق وذكور باب  
الجمعة من الضاوي الظهيرة وان وجد فرحة ومع سجود على ظهر رجل ارجل لا يجوز

بسطه في  
الوقت

سنة في  
الوقت